نشرة صندوق النقد الدولي

السيد ستراوس-كان: "من المؤكد أننا نحتاج إلى السعي لتحقيق نمو قابل للاستمرار، السعي لإنشاء الوظائف، السعي لإجراء تغييرات في القطاع المالي، لكننا نحتاج أيضا إلى السعي لتوثيق العمل التعاوني " (الصورة: صندوق النقد الدولي)

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

الصندوق يدعو إلى التعاون من أجل النمو والوظائف وإصلاح القطاع المالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٨ أكتوبر ٢٠١٠

- العمل معا في سياق تعاوني هو "منهج لا يترتب عليه سوى الكسب المحقق" يمكن أن يجعل الجميع في وضع أفضل
- على البلدان التفكير في مصادر نمو جديدة
- يتعين على المؤسسات متعددة الأطراف تجسيد التغيرات في الاقتصاد العالمي

دعا دومينيك ستراوس-كان مدير عام الصندوق البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي البالغ عددها ١٨٧ بلدا للتعاون من أجل استعادة الثقة في عالم يسوده عدم اليقين.

وفي الكلمة التي ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة قال ستراوس-كان إنه يتعين على البلدان التركيز أيضا على العودة بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار، وتعزيز النمو الذي ينشئ فرص عمل واستكمال إصلاح القطاع المالي.

وقال ستراوس-كان: "إذا أردتم استعادة الثقة في عالم يسوده عدم اليقين، ينبغي أن تعملوا معا. إذا أردتم أن تعيدوا العاطلين إلى الوظائف التي فقدوها، ينبغي أن تعملوا معا. إذا أردتم بناء عالم أفضل وأكثر أمانا لأبنائنا وأحفادنا، ينبغي أن تعملوا معا. ولا شك أن هذه الاجتماعات السنوية هي المكان المناسب للقيام بذلك."

وأشار إلى أنه في ظل الروابط الأكثر انتشارا بين اقتصادات العالم، فإن العمل معا في سياق تعاوني هو "منهج لا يترتب عليه سوى الكسب المحقق"، وبانتهاج سياسات سليمة، يمكنه أن يجعل الجميع في وضع أفضل.

وقال إن التعافي الاقتصادي أصبح ملموسا على المستوى العالمي، ولكنه تعاف هش لأنه غير متكافئ. ففي بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، يمضي التعافي على نحو إيجابي، كما يزيد النمو في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع مما سبق. بينما في أوروبا والولايات المتحدة فإن الاقتصاد يحقق تعافيا بطيئا ومكبوحا.

المخاطر التي تواجه التعافي الاقتصادي

قال ستراوس–كان إن الصندوق لا يتوقع عودة للركود العالمي "مزدوج القاع"، ولكنه حدد أربعة مخاطر من التطورات السلبية المحتملة التي تحيط بالتعافي، وهي:

- ***الدين العام***: يتعين أن تهدف البلدان إلى العودة بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار في الأجل المتوسط، مع استخدام الحيز المالي المتاح لدفع عجلة النمو على المدى القصير.

- ***التعافي الذي لا يصاحبه إنشاء وظائف***: النمو وحده لا يكفي إذا كان نموا بغير وظائف. إذ يتعين على البلدان تشجيع النمو القابل للاستمرار والداعم لإنشاء الوظائف.

- ***إجراء تغييرات في القطاع المالي***: ينبغي تكميل التنظيم المالي بتحسين الرقابة وإنشاء آلية لتسوية الأزمات. فأفضل القواعد التنظيمية لن تحقق شيئا إذا لم تخضع للرقابة.

- ***تراجع الالتزام بالتعاون***: لقد تمكن العالم من تجنب أزمة بضخامة الكساد الكبير من خلال العمل معا، إلا أنه ينبغي الآن السعي لإحياء الالتزام بالتعاون.

مصادر جديدة للنمو

قال ستراوس–كان إن نموذج النمو العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لن يكون هو النموذج السائد قبل وقوعها. وأضاف قائلا إن ذلك يعني "أننا نحتاج إلى التفكير في مصادر نمو جديدة، بما في ذلك النمو الأخضر. ويعني أن علينا التفكير أكثر في كيفية استعادة توازن هيكل النمو بضبط توزيع المساهمة في تحقيقه بين القطاعين الخاص والعام. ويعني أننا نحتاج إلى العمل على إعادة التوازن بين بلدان الفائض وبلدان العجز. ويعني أننا نحتاج إلى تعزيز التعاون والحوكمة."

وفي إشارة إلى أن الصندوق بصدد عملية لمراجعة نظام الحوكمة المطبق في الصندوق، قال ستراوس-كان إنه إذا أرادت المؤسسات متعددة الأطراف المساعدة في تعزيز التعافي الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى الشرعية. ولكي تتحقق لها الشرعية، تحتاج إلى تجسيد التغيرات في الاقتصاد العالمي، وأضاف قائلا: "وهو ما يعني أن توازن القوى في المستقبل سيختلف اختلافا طفيفا عما هو عليه اليوم."

وقال إن تغيير توازن القوى في مؤسسة متعددة الأطراف يؤدي كذلك إلى تغير في المسؤولية، مضيفا أن "البلدان التي كانت ولا تزال على هامش النظام الدولي، وترغب في الاقتراب من مركز النظام الدولي، وترغب في أن ينعكس هذا الوضع في حصص عضويتها وفي المقاعد التي تشغلها في مؤسسة مثل صندوق النقد الدولي. هذه البلدان عليها أيضا أن تتحمل مسؤولية أكبر تجاه استقرار الاقتصاد العالمي."

السعي لتوثيق العمل التعاوني

أكد ستراوس-كان "أننا نحتاج إلى السعي لتحقيق نمو قابل للاستمرار، السعي لإنشاء الوظائف، السعي لإجراء تغييرات في القطاع المالي، لكننا نحتاج أيضا إلى السعي لتوثيق العمل التعاوني." وأضاف قائلا: "أنا أصر على تأكيد ذلك لأنني أخشى أن يؤدي تحسن النمو العالمي إلى فقدان الزخم الذي يدعم فكرة الاحتياج الماس للعمل التعاوني في عالم تحكمه العولمة."

وأشار رئيس البنك الدولي روبرت زيليك في كلمته خلال الاجتماعات السنوية إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى ظهور أقطاب متعددة للنمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تدفع الطلب العالمي، وأن البلدان النامية تمثل بصورة متزايدة المحرك للنمو العالمي. إلا أنه أضاف قائلا إن النمو العالمي لم يكن قويا بما يكفي لتخفيض معدل البطالة بشكل ملموس.

وأشار وزير مالية نيجيريا أولسيغن أولتوبين أغانغا، رئيس الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠، لدى افتتاح الجلسة إلى أن الأزمة العالمية تركت أثرا حادا في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الحالية وظهور تحديات جديدة. وشدد على أنه "يجب على المجتمع الدولي الآن أن يقوم بتصميم بنيان عالمي جديد من شأنه الحد من تكرار هذه الأزمات، ومعالجة آثارها السلبية، وحماية الفئات الضعيفة، وإرساء الدعائم اللازمة لنمو قوي واسع النطاق وقابل للاستمرار وقادر على إنشاء قدر وفير من الوظائف."